التكامل المعرفي بين العلوم اللغوية والعلوم الشرعية:
البحث في الأصول

رشيد ابن احساين

طالب باحث بسلك الدكتوراه

الكلية المتعددة التخصصات الرشيدية-جامعة مولاي اسماعيل

الأستاذ المشرف: د. لخلافة كريم

مقدمة

تعد الحاجة إلى اللغة من الأولويات لدى المهتمين بمختلف الحقول المعرفية، لكونها تمثل ذاكرة المجتمع، وأداة التواصل بين أفراده، وبذلك فإنها ملك مشاع يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ومقاصدهم في كل زمان ومكان، وحسب الظروف والأحوال.

ولما كانت اللغة مفتاح الوصول إلى المعاني والأفكار، اهتم بها العرب قديما وحديثا، وبحكم ارتباطها بالرسالة السماوية كثرت العناية بها، فلا تنظر في حقل معرفي إسلامي، إلا وتجد قضايا اللغة مبثوثة فيه بنسب عالية ، حتى قيل إن أكثر الخلافات بين الأصوليين والمتكلمين، ورواة الحديث، وممن يشتغلون في علوم الشريعة، إنما هي خلافات لغوية، كالخلافات القائمة بين أرباب الكلام من المعتزلة والأشاعرة حول كلام الله، وكذا المفارقات الموجودة بين الأصوليين مشارقة، وأندلسيين مغاربة.....

فتلك إحدى صور التداخل المعرفي بين الحقل اللغوي والحقول الشرعية، ولإثبات ذلك فإنني أهدف من مداخلتي تسليط الضوء على هذا التداخل القديم، وإماطة اللثام عن جذوره، انطلاقا من العلاقة الكامنة بين العلوم اللغوية والعلوم الشرعية، مركزا على قضايا **اللغة في علم الأصول، وعلم التفسير**، وهو ما يفرض علينا الكشف عن التكامل المعرفي بين اللغة و بين هذين العلميين.

من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية الآتية:

ما نوع العلاقة بين العلوم الشرعية باعتبارها إطارا معرفيا متعددا يسعى إلى ضبط الفكر والمجتمع، والعلوم اللغوية باعتبارها أداة منهجية صالحة للاستعمال؟

هل هي علاقة استقلال؟ أم علاقة تداخل، وتأثير وتأثر؟

انطلاقا من هذه الأسئلة المركزية التي لابد منها، يتحدد إشكال العلاقة بين العلوم الشرعية والعلوم اللغوية. وسنعمل في هذا المقال على الإجابة عنها في ضوء ما يمكن أن يفهم كمساهمة في تحديد الجذور الأولى للدرس اللغوي العربي داخل البيئة الإسلامية أولا، ثم التعريف بالاهتمامات اللغوية لعلماء الشريعة ثانيا.

وللإجابة عن الأسئلة الموجهة لموضوعنا، اخترنا منهجية الوصف والتحليل، وهذا تطلب منا تتبع آثار القضية المدروسة نظريا وتطبيقيا من خلال ما جاءت به كتابات الباحثين من آراء حول جذور "**التكامل المعرفي بين العلوم اللغوية والعلوم الشرعية من خلال البحث في الأصول**"

سأتناول الموضوع في مبحثين اثنين، أخصص أولهما لبيان التأثير الذي مارسته الشريعة الإسلامية في الميادين اللغوية كأولى صور هذا الترابط، وذلك من ثلاثة جوانب أساس: "النشأة والمنهج ثم المصطلح"، وثانيهما لإبراز موقع العلوم اللغوية من العلوم الشرعية على مستوى (علم الأصول و علم التفسير).

1- دور العلوم الشرعية في خدمة العلوم اللغوية:

تتجسد العلاقة بين الحقل الشرعي والحقل اللغوي في التأثير الذي مارسته الشريعة الإسلامية في الميادين اللغوية كأولى صور هذا التكامل والترابط المعرفي، ويمكن تناولها من ثلاثة جوانب أساس من حيث: النشأة والمنهج ثم المصطلح.

1-1- من حيث النشأة:

يورد الكثير من القدماء روايات حول نشأة الدرس اللغوي العربي ترتبط أساسا بفشو اللحن في المجتمع العربي الإسلامي غداة اتساع رقعته ، وتعدد أجناسه ولغاته، ومن بين هؤلاء الزبيدي في الطبقات، حيث يقول: " ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها، وماضي جاهليتها حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان فدخل الناس فيه أفواجا، وأقبلوا إليه أرسالا(طوائف)، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربية، واستبان منها في الإعراب الذي هو حليها، والموضح لمعانيها، فتفطن له من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب، فعظم الاشفاق من فشو ذلك، وغلبته حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم، وفساد كلامهم إلى أن سببوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه، وتثقيفها لمن زاغت عنه، فكان أول من أصل ذلك وأعمل فكره فيه، أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي، ونصر بن عاصم ، وعبدالرحمن هرمز. فوضعوا للنحو أبوابا، وأصلوا له أصولا، فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم....."[1]

فالأسباب الكامنة وراء نشأة الدرس اللغوي العربي تعود إلى فشوا اللحن والخوف من ذهاب لغة العرب، وبالتالي لجأوا إلى تقييدها وتأسيس قوانين يقاس عليها صحيح الكلام من فاسده، أي إنتاج قواعد مستنبطة من استقراء كلام العرب الفصيح السليم في جميع الحالات. وإلى مثل هذا أشار أبو القاسم الزجاجي[2]، والسيوطي[3]، وغيرهم.

إن الرأي الذي ألمعنا إليه في غاية الأهمية، لأنه يبرز مسألة ارتباط نشأة الدرس اللغوي العربي بالعقيدة الإسلامية، وهو ما يعني بالارتباط بالعلوم الشرعية أساسا(الرأي الذي نتبناه)، فما طبيعة هذه العلاقة وهذا الاتصال؟

---

[1] - الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن : طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: أبو الفضل ابراهيم، ، 1954، دار السعادة، ط،1،ص:11.

[2] -الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحوي، تحقيق مازن المبارك، 1982، بيروت، ص89.

[3] - السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر محمد بن سابق الخضيري، المزهر في علوم اللغة، ص:377.

لقد اشتهر الصحابة رضي الله عنهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بتوضيح معاني القرآن للمسلمين خاصة منهم عبدالله بن عباس، الذي يعد أول مفسر بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، وصلنا منه كتاب عن هذا العلم اسمه:" تنوير المقباس من تفسير ابن عباس". كان يفسر القرآن تفسيرا لغويا بالرجوع إلى الشعر وكلام العرب (جوامع كلامهما)، كما بحث على جمع المادة اللغوية، وكثيرة هي الألفاظ الغريبة التي اتضح له معناها من خلال ديوان العرب حتى اشتهر عنه قوله:" ما كنت أدري قوله تعالى:(ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق) حتى سمعت بنت ذي يزن تقول لزوجها تعالى أفاتحك، أي أحاكمك إلى القاضي"[4]

في خضم هذه الحلقة تشكلت النواة الأولى للتفسير اللغوي مما دفع الحلواني في العصر الحاضر إلى القول بأن" علم العربية بفروعه المختلفة كان يعرض في مجال تفسير غريب القرآن، وأن ما ألفه اللاحقون في العصر الإسلامي أمثال أبي عمرو ويونس، والكسائي من كتب في معاني القرآن، إنما هي تطوير لمجالس ابن عباس، وحلقاته مع الاستفادة مما استنبط من قوانين اللغة، وما فسر به الحالات الإعرابية في قراءته[5]" وبهذا يكون ابن عباس باحثا عن الدلالات والمعاني في الخطاب الإلهي حسب اللغة، واتباع سنن العرب في كلامها.

وإذا كان علم القراءات من أولى العلوم التي نشأت مع نزول الآيات الأولى من القرآن، فإن قراءة القرآن كانت تتم بالتلقي عن الثقاة من المقرئين أمثال ابن مسعود، وزيد بن حارثة، عمر بن الخطاب...، ولما كانت القراءات متعددة، فإن كل مقرئ يشكل خصوصية من الناحية اللغوية، ولعل حادثة جمع القرآن في عهد عثمان رضي الله عنه، وتدوينه في كتاب واحد تعد إيذانا بإنشاء قواعد، ومنطلقات لغوية صحيحة يرجع إليها في ممارسة القراءات.

ما يبرز أن المسلمين كانوا يجدون صعوبة في فهم القرآن وقراءته بمختلف القراءات على الرغم من فصاحتهم اللغوية، مما يؤكد أن هذا الثابت يمثل ثروة لغوية كبيرة تحتاج إلى مفاتيح من نفس المادة كفيلة بإيضاح الإفهام، وتجلية المعاني، واستنباط الأحكام من الأوامر والنواهي.

ومفاد هذا الكلام أن العرب بدأوا في إنتاج الآليات المنهجية الأكثر تطورا (علوم الآلة) لتحقيق غرض الفهم، والحفاظ عليه بالحفاظ على اللغة ذاتها، يقول ابن خلدون محددا الهدف المقصود من نشأة الدرس

---

[4] - ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، المجلد الثاني من الزاي إلى الفاء، إعداد وتصنيف يوسف خياط، ص:1045.

[5] - الحلواني ، محمد خير، المفصل في تاريخ النحو العربي ،الجزء الأول قبل سيبويه، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط1،ص:78.

اللغوي العربي:" فخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا، ويطول العهد بها، فينغلق القرآن والحديث على الفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لها يقيسون عليها سائر أنواع الكلام."[6]

ليس معنى ذلك أن العرب لم تكن لها قوانين ، بل كانت لها قواعد أساس، متعارف عليها في الاستعمال اللغوي المطرد يوميا، وهي ما سماه ابن خلدون بالملكة، لكن إخراج هذه القوانين إلى الوجود، وهو ما يشكل سابقة نظرية، وعملية في آن واحد لم يتم إلا بظهور الإسلام، وظهور ما اصطلح عليه بالعلوم الشرعية.

ويعد أبو الأسود الدؤلي أول من نحا هذا المنحى، الشيء الذي ذكره النحاة والأدباء وأصحاب الطبقات، ولعل الزبيدي أكثرهم دقة في تحديد هذه المقاييس عند أبي الأسود بقوله:" وهو من استن العربية، ونهج سبيلها، ووضع قياسها، وذلك حين اضطرب كلام العرب وصار سراة الناس ووجوههم يلحنون، فوضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف وحروف النصب والرفع، والجر، والجزم."[7]

وثمة علوم لغوية أخرى غير النحو تعود إلى الأسباب نفسها، مثل المعاجم العربية ككتاب العين للخليل، والرسائل اللغوية الكثيرة التي ألفها أبو زيد الأنصاري والأصمعي، وغيرهم من علماء البصرة والكوفة.

أما القراءات القرآنية فتعد من اللبنات الأساس في ظهور علم التصريف وعلم الأصوات، حيث كان علماء القراءات يؤكدون على ضرورة معرفة مجموعة من القواعد :كالمد والإدغام، والقلب والإظهار، والترقيق والتفخيم، والإمالة والغنة.....، ذلك أن الاهتمام بغريب العربية جاء من الاهتمام بغريب القرآن، خاصة وأن الطابع الذي تحكم في الفكر آنذاك هو النظرة الموسوعية التي تتشابك فيها الاختصاصات، والتي لن تستقل عن بعضها البعض حتى عصر التدوين، فالفقيه لغوي، واللغوي فقيه، وكذلك بالنسبة لسائر العلوم.

بناء على هذا الأساس دخلت القضايا الشرعية في صلب الدراسات اللغوية، وهكذا فإن أصول النحو أقيمت على غرار أصول الفقه(اقتداء بهم)، فإذا كانت أصول الفقه أربعة كما هددها علماء الشريعة(القرآن والسنة والاجماع والقياس)، فإن أصول اللغة أربعة كذلك وهي: النص والاجماع والقياس، ويدخل القرآن والسنة ضمن الأصل الأول كنصوص لغوية. "فأصول النحو أدلة النحو التي تفرعت عنها

---

[6] -ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد: المقدمة، /1981،دار القلم بيروت، ط:4، ص:546

[7] - الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص:13.

فروعه، وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد غلى الاطلاع على الدليل"[8].

كما أن الصرفيين كانوا قراء، ومهتمين بهذا العلم غاية الاهتمام، كابن جني الذي دافع عن القراءات الشاذة في كتابه المحتسب، وألف المنصف في التصريف، وسر صناعة الإعراب، وكل الكتب النحوية حاملة لأبواب من هذا النوع.

نستشف مما سبق ذكره أن الخطوات الأولى للدرس اللغوي العربي تتصل اتصالا مباشرا بالعلوم الشرعية: فقها، وتفسيرا، وقراءة، وكلاما، وأصولا. فهل تتصل بها من حيث المنهج والمصطلح؟

2-1- من حيث المنهج:

إن المتتبع لتاريخ العلوم الشرعية يدرك لامحالة أنها قسمت إلى اتجاهين اثنين: الأول عقلي والثاني نقلي، وتمثلهما مدرستان في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، وهما مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة.

ففي البصرة سادت النزعة العقلية للفقه والتفسير وعلم الكلام، ويعد أبو حنيفة والحسن البصري، وأبو الأسود الدؤلي، من العلماء الذين اتبعوا منهج الرأي، حتى كثر الاجتهاد بالقياس، واستنباط الأحكام الشرعية بالاعتماد على الأدلة العقلية.

أما الكوفة فكانت النزعة النقلية هي السائدة، حيث اهتم أهلها كثيرا بالفقه والقراءات ورواية اللغة، أمثال: أبي عمرو الشيباني، وأبي عبيدا القاسم، والكسائي.

ولما كان أغلب النحاة واللغويين مبرزين في العلوم الشرعية قبل التأليف في العلوم اللغوية، فإنهم نقلوا الروح العامة التي طبعت منهج الحقل الشرعي إلى الحقل اللغوي. وهكذا أصبح النحو البصري نحوا يميل إلى القياس والعلة، ويدعو إلى التأويل، ويقول باطراد القواعد، ورفض الشاذ منها، ودليل ذلك كتاب سيبويه الذي يهتم بالقياس والعلل، ويتضمن مصطلحات من نحو(أقيس، جائز، جائز، شاذ.....).

أما نحو الكوفة فلا يميل إلى ما هو مطرد، ولذلك جاءت قواعدهم شاذة ومعقدة الفهم، ولعل "حتى" بين سيبويه والفراء أوضح مثال على ذلك، فإذا كان هذا المبحث واضح وسهل عند عمرو، فيكتسيه الغموض عند الفراء، خاصة عند استعماله لمفهوم التطاول.

---

[8] - ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد: لمع الأدلة، دار الفكر بيروت،ط2، ص:125-126.

فعملية تقنين وضبط منهجية البحث في علوم الآلة جرت مجرى تقنين المنهجية في علوم الشريعة، وإذا تصفحنا مقدمات بعض الكتب النحوية واللغوية وجدنا ما يؤكد هذا الرأي في المنهج، يقول ابن الانباري في خطبة الانصاف:" إن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين بالمدرسة النظامية سألوني أن ألخص لهم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة، ليكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب".[9]

وفي مقدمة الخصائص يؤكد ابن جني أنه اتبع منهج علمي الكلام وأصول الفقه في تناوله للغة، وبالفعل فإن الأبواب اللغوية التي تناولها في الأصل تعد كلامية وأصولية، حتى دفعه انتماؤه الاعتزالي إلى القول:" إن علل النحويين وأعني حذاقهم المتقنين لألفافهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين".[10] وفي كلتا الحالتين تأكيد على تأثر النحاة بعلماء الكلام والفقه وإن بشكل متفاوت.

من خلال الأدلة المقدمة يظهر بجلاء، التأثير الذي مارسته العلوم الشرعية على العلوم اللغوية من الناحية المنهجية، ونتيجة هذا الارتباط المتناسق أن إنكار قاعدة، أو قانون ما في الحقل الشرعي يؤدي إلى إنكاره في الحقل اللغوي. فالظاهريون الأندلسيون ينكرون القياس والعلل في الفقه، واقتداء بهم ينكر ابن مضاء القرطبي القياس والعلل في النحو، كما ينتقد النحاة المشارقة، وهذا دليل حي على العلاقة التي تحكم الحقلين.

1-3- من حيث المصطلح:

لما كانت العلوم الشرعية التي أحدثت لفهم القرآن الكريم سببا مباشرا في نشأة العلوم اللغوية، فإن تأثيرها امتد إلى مجال المصطلح الذي تتحدد من خلاله المفاهيم المستعملة في الدرس اللغوي العربي.

فإذا نظرنا في كتب الصرف كلها مثلا، وجدناها مليئة بالمصطلحات القرائية، حيث إن ظهور علم التصريف رهين في مفاهيمه بعلم القراءات ، والتجويد الذي يهتم بصفات الحروف ومخارجها، وعلاقتها فيما بينها، كما يهتم بالظواهر والقضايا الصوتية، كالتنوين، والإدغام، والإمالة، والاعلال، والابدال.....، وقد أدرج سيبويه في الكتاب بابا كبيرا يهتم بالحروف ومخارجها وصفاتها، سماه باب الادغام ، والجزء الثالث من

---

[9] - ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد: الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، بعناية محي الدين عبدالحميد، ،دار إحياء التراث العربي، ج1، ص:5.

[10] -ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ج،1،ط2 ،المقدمة و ص:48.

الشافية خاص بالإعلال والإبدال والقلب والإمالة، كما أن كتاب المزهر في علوم اللغة للسيوطي يحتوي على مصطلحات أهل الحديث(مراتب الحديث).

أما الخصائص، فالمصطلحات الأصولية والكلامية بادية فيه بشكل كبير، بل وهناك مؤلفات لغوية لا حصر لها اقتبست سلسلة هائلة من المفاهيم من مختلف العلوم الشرعية، مما يعطي الانطباع بأن الدرس اللغوي العربي أصيل في جهازه المفاهيمي، كما هو أصيل في نشأته ومنهجه.

2- موقع العلوم اللغوية من العلوم الشرعية:

في المبحث الأول، تأكد لدينا أن العلوم الشرعية كانت لها أسبقية تاريخية من حيث الوجود، فساهمت في إنشاء الآليات المنهجية، لكي لا تنغلق الثوابت الإسلامية على الفهوم، وتفسد الملكة اللغوية لدى المتكلم العربي.

فما موقع هذه الآليات اللغوية(علوم الآلة) من علوم الشرع؟

حينما تطورت علوم اللغة، ونضجت فيها الأبحاث، وتعمقت قضاياها التركيبية والدلالية عند النحاة والبلاغيين، صارت تمارس تأثيرا مقابلا في العلوم الدينية، وأصبحت بعض العلوم اللغوية مادة ومنهجا، ومصدرا رئيسا لتطور العلوم الشرعية، وعاملا بارزا في كثير من مباحثها. ونتيجة ذلك أن علوم الآلة وجدت مكانها في تلك العلوم، حتى صارت مطلب أهل الفقه والحديث والتفسير والكلام والأصول....

وقد أشار القدماء من كلا العلميين إلى ما يماثل ويؤكد هذا المذهب في مقدمات كتبهم يقول ابن فارس:" إن العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة بسبب حتى لا غنى بأحد منهم عنه ، وذلك أن القرآن نازل بلغة العرب، ورسول الله صلى الله عليه وسلم عربي، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله عز وجل، وما في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم من كل كلمة عربية، أو نظم عجيب ،لم يجد من العلم باللغة بدا، ولسنا نقول إن الذي يلزمه من ذلك الإحاطة بكل ما قالته العرب، لأن ذلك غير مقدور عليه، ولا يكون إلا لنبي كما قلنا أولا، بل الواجب علم أصول اللغة والسنن التي بأكثرها نزل القرآن وجاءت السنة".[11]

يفهم من ذلك أن البحث في العلوم الشرعية، يفرض على الباحث أن يكون متوفرا على الحد الأدنى من الآليات المنهجية التي تؤهله لمباشرة عمله، والمقصود هنا بعلم أصول العربية والسنن التي بأكثرها نزل القرآن هو: " معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا، بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها".[12]

ومن بين أهم التصورات الموضوعة حول موقع العربية وآلياتها الإنجازية من الدين وعلومه، تصور الثعالبي الذي يقول: " والعربية خير اللغات والألسنة، والإقبال على تفهمها من الديانة، إذ هي أداة العلم، ومفتاح التفقه في الدين، وسبب إصلاح المعاش والمعاد ".[13]

---

[11] - ابن فارس، أحمد بن زكرياء، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي، القاهرة 1977م، ص: 50.

[12] - السكاكي، أبو يعقوب بن محمد، ، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ص:75.

[13] - الثعالبي، أبو منصور، فقه اللغة وسر العربية، حققه ورتبه، مصطفى السقا، دار الكتب، القاهرة، ط2، مقدمة المؤلف، ص: 14

وبالفعل فإن علماء الشرع كانوا يقطعون المفاوز طلبا للغة، ويديمون النظر في كتب البلاغة والنحو والمعاجم المهتمة بالألفاظ والمعاني، وذلك لتعلم روح الاستنباط ، والتسلح بالمنهج العملي، بل إن الفقهاء يفتون الناس في الفقه من كتب النحو، يقول أبو جعفر الطبري:" سمعت الجرمي يقول: أنا مذ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه قال: فحدثت به محمد بن يزيد(المبرد) على وجه التعجب والانكار فقال: أنا سمعت الجرمي يقول هذا وأمأ بيده إلى أذنيه- وذلك أن أبا عمرو الجرمي كان صاحب حديث، فلما علم كتاب سبيويه تفقه في الحديث، إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش".[14]

وإذا كان الفقه يراد به الفهم، واللغة تساعد على تركيزه، يمكن القول إن أبا عمرو الجرمي، استعصى عليه فهم الفقه والحديث، وبإطالة النظر في الكتاب والدربة فيه، تفقه انطلاقا من معرفته العميقة بالنحو.

فتلك وغيرها بعض الاهتمامات اللغوية لعلماء الشريعة، ولتحديدها أكثر، سنقتصر على ميدانين اثنين: ميدان علم الأصول، وميدان علم التفسير.

[14] - الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، المرجع السابق، ص: 77.

2-1- على مستوى علم الأصول:

يعد علم أصول الفقه الأداة المنهجية الضابطة التي يتم بها استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية (القرآن والسنة)، ولما كانت هذه الأدلة تمثل ثروة لغوية هائلة، جاء اهتمام الأصوليين باللغة العربية وسائر علومها، كمفتاح أساس وضروري للفهم الذي من أجله قامت العلوم الإسلامية لغوية كانت أو غير لغوية، وبحكم اشتغال علماء الأصول على هذين المصدرين الأصليين، اعتمدوا اعتمادا كبيرا على ما يقدمه النحو والبلاغة من وصف للغة، التي هي مادة النصوص الشرعية، فأخذوا ما قرره علماء اللغة من قواعد لغوية يتوصل بها إلى فهم نصوص الأحكام، وما خفي من الدلالات والمعاني، إذ يكفي أن نعلم أن تحديد الأمر عندما يرد في القرآن أو السنة بصفته أمرا لازما، أو غير لازم على وجه التربية أو التوجيه، أمر تتحكم فيه قراءة البلاغي لصيغته كأمر، وقد تحدث الآمدي عن هذا بقوله: " وأما علم العربية فتتوقف معرفة دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب أو السنة وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة على معرفة موضوعاتها لغة من جهة الحقيقة، والمجاز، والعموم، والخصوص، والاطلاق، والتقييد، والحذف والاضمار ، والمنطوق، والمفهوم، والاقتضاء، والإشارة، والتنبيه، والايماء، وغيره مما لا يعرف في غير علم العربية".[15]

فإلى جانب كون النص يعبر عن احتياج الأصولي إلى العلوم اللغوية، لمعرفة وجوه اللفظ المتعددة، فإنه يشتمل على جهاز مفاهيمي ضخم، يستعمله الأصوليون في تحديد الدلالات المتعددة كذلك ،بتعدد مقاماتها السياقية. ما يؤكد أن علم أصول الفقه من أهم العلوم الشرعية التي تعتني بدراسة المعنى، انطلاقا من استقراء الأساليب والمفردات اللغوية.

وتجدر الإشارة إلى أن وضعهم للقواعد والضوابط اللغوية، يرجع إلى اهتماماتهم اللغوية المبنية على دراسة اللغة العربية، واستقراء كلام العرب. وقد ساهم الأصوليون في إنضاج الدرس اللغوي العربي على المستوى الدلالي المعجمي، والدلالي التبعي(التداولي).

من هنا كانت خدمتهم للغة العربية وعلومها متميزة، كدراستهم لمراتب الألفاظ في إفادة المعنى بحسب الوضوح والخفاء، والعموم والخصوص، وفي مواقع عدة من الكلام، قال الشافعي:" فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها، وإن فطرته أن يخاطب

---

[15] -الآمدي، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق العلامة الشيخ عبدالرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع بالرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، ص:6-7.

بالشيء عاما ظاهرا يراد به العام الظاهر، ويستغني بأول هذا منه عن آخره، وعاما ظاهرا يراد به الخاص، وظاهرا يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره، فكل هذا موجود علمه في أول الكلام، أو وسطه أو آخره".[16]

ومفاد هذا الكلام أن علماء الأصول استوعبوا العلوم اللغوية بشكل مدقق، ووظفوا ما انتهت إليه من قواعد خاصة وعامة بحسب وجوه الأدلة في كتاب الله تعالى، ويعد أبو إسحاق الشاطبي من أهم الأصوليين الذين اهتموا باللغة العربية، ومن بين الذين ساهموا في خدمتها بالتحديد في علم الأصول، بمنطق جديد يعتمد على المقاصد في فهم الشريعة الإسلامية، لأنه تلقى منذ بداية حياته علوما كثيرة ، خاصة منها علوم الشريعة، وعلوم الآلة، حتى أصبح بالدربة عالما أصوليا، ولغويا أصيلا.

وتعد القواعد اللغوية من أهم القضايا اللغوية التي تناولها الشاطبي في الموافقات، لكونها تمثل الوسائل الضرورية لفهم النص القرآني فهما دقيقا أولا، وفهم كل نص مصاغ باللغة العربية ثانيا، وسنقتصر على نموذج من هذه القواعد،لإبراز موقعها داخل علم الأصول، وهي **قاعدة:**

<u>التخصيص يجري باعتبار الانفصال والاتصال</u>

مدلول هذه القاعدة، أن تخصيص اللفظ العام المطلق في ضوء الاستعمال يتم باعتبارين لا ثالث لهما، يقول الشاطبي: "فالتخصيص إما بالمنفصل أو بالمتصل، فإذا كان بالمتصل كالاستثناء، والصفة، والغاية وبدل البعض، وأشباه ذلك، فليس في الحقيقة بإخراج لشيء، بل هو بيان لقصد المتكلم في عموم اللفظ.....، أما التخصيص بالمنفصل فإنه كذلك أيضا، راجع إلى بيان المقصود في عموم الصيغ، لا أنه على حقيقة التخصيص الذي يذكره الاصوليون"[17].

يفهم من هذا الكلام أن تخصيص العام عنده يتم حسب القرائن اللفظية المتصلة منها والمنفصلة، فالتخصيص بالمتصل تتحكم فيه القرائن اللفظية المتصلة، وقد حددها الشاطبي في: الاستثناء والصفة والغاية والبدل وغيره، كما هو الحال عند جمهور الأصوليين، وقد تكون هذه القرائن المتصلة باعتبار التركيب اللغوي للنص القرآني، إما ألفاظا مستقلة أو غير مستقلة، وفي كلتا الحالتين تبقى تابعة للجملة الدالة على العام، كما في قوله تعالى: " فمن شهد منكم الشهر فليصمه، ومن كان مريضا أو على سفر فعدة

---

[16] - الشافعي، أبو عبدالله محمد بن ادريس، الرسالة، تحقيق محمد شاكر، دار التراث بالقاهرة ، ص:51.

[17] -الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، الموافقات في أصول الشريعة، شرح الشيخ عبدالله دراز، دار الحديث، القاهرة، ج3،ص:287-288.

من أيام أخر"[18]، يعني أن صوم رمضان على الأحياء، لكن ليس على العموم، بل يخصص منه من كان مريضا أو على سفر، فالمريض والمسافر مرخص لهما أن يفطرا.

أما التخصيص بالمنفصل، فيجري حسب القرائن اللفظية المنفصلة المتمثلة في الآيات التي ترد في أماكن أخرى من النص القرآني، أو الحديث النبوي الشريف، ومن ذلك قوله تعالى:" والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء، فاجلدوهم ثمانين جلدة"[19]، فالحكم بالجلد يطال القاذفين جميعهم، الذين لم يأتوا بأربعة شهداء على قذفهم كبينة، فتم تخصيصه بالمنفصل في آية أخرى من نفس السورة، بإخراج الأزواج، بقوله تعالى:" والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم"[20].

هكذا فإن التخصيص بالمتصل والمنفصل، هو دراسة التركيب اللغوي للجمل، والألفاظ المستقلة وغير المستقلة، لبيان واستجلاء العمومات الشرعية.

وعلى كل فاهتمام الأصوليين باللغة العربية نحوها وصرفها وبلاغتها ومعجمها، لا يجادل فيه أحد، بل إن اهتمامهم بالدرس اللغوي العربي في كتاباتهم يعد قديما، خاصة فيما يتعلق بالمعنى الدلالي، والمعنى التداولي، أو ما يسمى عندهم بالدلالة الأصلية، والدلالة التبعية، وكذا نظرية السياق، حيث إن سياق الأمر ليس هو سياق النهي، مع العلم أن الأمر والنهي لهما سياقات متعددة.

---

[18] - سورة البقرة، الآية:184.

[19] - سورة النور، الآية:4.

[20] - سورة النور، الآية:6.

2-2- على مستوى التفسير:

لما كان التفسير علما يفهم به كتاب الله تعالى، وتبين به معانيه، وتشريعاته، والقرآن الكريم متناسق النظم، متين اللفظ، قوي المعنى، محكم البناء، التجأ المفسرون إلى علوم اللغة (نحوها، وصرفها، وبلاغتها....)، فاستمدوا منها أدواتهم المنهجية، حيث إن الغنى الفني والأدبي ، "والنص القرآني منح للمفسرين فرصة الكشف عن الخصائص الإبداعية، والجمالية للغة العربية، فأجناس الكلام مختلفة، ومراتبها في درجات البيان مختلفة، فمنها الجائز والمطلق، والمرسل وغيره، وبذلك حازت بلاغات القرآن الكريم عن كل قسم من هذه الأقسام حصة، وأخذت من كل نوع شعبة".[21]

ويعد كتاب الكشاف للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي وغيرهما، من النماذج المعترف بها، والتي أبانت عن اهتماماتهم اللغوية، حيث تنطلق من المبنى للوصول إلى المعنى، يقول عبدالقادر عطا في هذا الصدد: " لقد أجاد اللغويون بحث القرآن من وجوه العربية، إجادة ممثلة في تفسير أبي سعود العمادي، وأثير الدين أبي حيان، وجار الله الزمخشري".[22]

وإذا تصفحنا الكتب المهتمة بعلوم القرآن، وعلى رأسها التفسير، وجدناها تتحدث عن القضايا النحوية والبلاغية والصرفية.....، وعن أنواع الخطاب في القرآن الكريم(عامه وخاصه)، وقوانين فهمه، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي نموذج يجسد هذه الاهتمامات. لكونه يتضمن سبعة وأربعين مبحثا، منها تسعة عشر مبحثا لغويا خالصا، مثل دلالة الألفاظ في الحقيقة والمجاز، والخبر والإنشاء، المنطوق والمفهوم، وكتاب البرهان للزركشي شبيه به في هذا الميدان.

ولأبي حيان الأندلسي كلام نفيس يكون شاهدا على أهمية علم النحو في تفسير القرآن الكريم، في هذا الصدد يقول:" جدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير، أن يعتكف على كتاب سيبويه، فهو في هذا الفن المعول عليه والمستند في حل المشكلات إليه"[23].

بناء على هذا الأساس يمكن الخلوص إلى القول، إن الاهتمامات اللغوية للمفسرين، لا تنحصر في استخدام اللغة لغرض الفهم، بل تجاوزته إلى الانتاج والتنظير، مما يشكل خصوصية لغوية يمكن إدخالها تحت إطار ما يسمى بالدرس اللغوي في كتابات المفسرين، وسائر المهتمين بعلوم القرآن.

---

[21] - الزركشي، بدر الدين محمد ، البرهان في علوم القرآن ،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية، بيروت،ج1، ص:5.

[22] - نفسه، ص:5

[23] - أبو حيان الأندلسي، محمد يوسف(1993): تفسير البحر المحيط، دراسة تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط،1، ج1، مقدمة المؤلف، ص:101.

فالمتأمل في طبيعة العلاقة الجامعة بين علم النحو باعتباره علما لغويا، وبين علم التفسير بكونه علما شرعيا، يجد أنها علاقة قائمة على التكامل والتعاضد، ففهم القرآن الكريم من خلال تفسيره يحتاج إلى عدة أدوات يوظفها المفسر، ومن أهمها علم النحو.

وقد تتبين العلاقة بين العلميين من خلال النصوص الأولى المرتبطة بنشأة علم النحو. وهي نشأة تؤكد على أن النحو العربي، ولج التفسير بعدما شاع اللحن وفسدت الألسنة، بل إن علم النحو من أهم الضوابط التي يحتاجها المفسر، ويجعلها أداة كاشفة للمعنى المراد، فهذا الزركشي يقول عن التفسير أنه:" علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات".[24]

ولعلمي البيان والمعاني مزيد اختصاص بعلم التفسير كذلك، لأنهما آلية لبيان خصائص البلاغة القرآنية، وما تحتوي عليه الآيات من تفاصيل المعاني، ووجوه الإعجاز، وأكد الزمخشري هذا بقوله:" لا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع في علميين مختصين بالقرآن: علم المعاني وعلم البيان، وتمهل في ارتيادهما آونة، وتعب في التنقير عنهما أزمنة"[25]. ويتضح ذلك من خلال المثال التالي:

قوله تعالى:" إياك نعبد وإياك نستعين[26]"

" وقدم المفعول وهو إياك وكرر للاهتمام والحصر، أي لا نعبد إلا إياك ولا نتوكل إلا عليك، هذا هو كمال الطاعة. والدين كله يرجع إلى هذين المعنيين، وهذا كما قال بعض السلف: الفاتحة سر القرآن وسرها هذه الكلمة، وإنما قدم (إياك نعبد) على (إياك نستعين)، لأن العبادة له هي المقصودة، والاستعانة وسيلة إليها، والاهتمام والحزم تقديم ما هو الأهم فالأهم.....[27]"

يفهم مما سبق أن علوم البلاغة شأنها شأن علوم اللغة، إذ هي آلية تفسيرية يعتمدها المفسر في تخريجاته الدلالية، وتبعا لذلك تكون هذه العلوم وغيرها، مصدرا ووسيلة لفهم القرآن الكريم، واستخراج أحكامه ومعانيه، واستكناه بنيته السطحية والعميقة.

---

[24]- الزركشي، بدر الدين محمد، البرهان في علوم القرآن المرجع السابق ج2،ص:108.

[25] -الزمخشري، محمود بن عمر جار الله، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل، تحقيق :عبدالسلام شاهين دار الكتب العلمية، بيروت، ج1،ط1، ص:7.

[26] - سورة الفاتحة، الآية:5.

[27] -ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، دار المعرفة للطباعة والنشر،1969، ص ص:24-25.

خاتمة:

عالجت في هذه المداخلة موضوع: "التكامل المعرفي بين العلوم اللغوية والعلوم الشرعية: البحث في الأصول"، وقد توصلت بالنتائج الآتية:

- ❖ أن العلاقة بين العلوم الشرعية والعلوم اللغوية، علاقة تلازم وتأثير وتأثر وليس علاقة استقلال، حيث إن الدرس اللغوي العربي مدين لعلوم الشريعة في وجوده ونضجه، نشأة ومنهجا ومصطلحا.
- ❖ أن العلوم اللغوية تشكل مدخلا لفهم العلوم الشرعية، فأي مجتهد في دائرتها لا بد له من امتلاك ناصية اللغة العربية، ولا يمكن لأمر كهذا أن يتحقق، إلا بالتضلع في علوم اللغة (نحوا وصرفا وبلاغة ومعجما...)، هذه العلوم تتكامل فيما بينها تكاملا يخدم العلوم الشرعية.
- ❖ أن غرض الفهم السليم هو السبب الحقيقي في نشأة الدرس اللغوي العربي، أما اللحن فقد زاد من تقوية هذا الاتجاه.
- ❖ أن علوم اللغة والبلاغة تمثل آليات ضرورية لفهم النص القرآني فهما دقيقا أولا وفهم كل نص عربي مصاغ باللغة العربية ثانيا.
- ❖ أن لعلماء الشريعة اهتمامات لغوية جديرة بالاهتمام والدرس، وأخيرا فإن العلوم اللغوية والبلاغية لها موقع مهم في العلوم الشرعية.

وخير ما نختم به هذا العمل قوله تعالى:

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"[28] صدق الله العظيم.

---

[28] - سورة التوبة، الآية:105.

المصادر والمراجع المعتمدة:

- ✓ - القرآن الكريم برواية ورش عن نافع المدني، عنيت بطبعه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، مطبعة فضالة 1400هـ.
- ✓ - ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: لمع الأدلة، دار الفكر، بيروت، ط،2.
- ✓ - ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد: الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، بعناية محي الدين عبدالحميد، ،دار إحياء التراث العربي، ج.1.
- ✓ - ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي، القاهرة 1977م.
- ✓ - ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، دار المعرفة للطباعة والنشر،1969.
- ✓ - ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، المجلد الثاني من الزاي إلى الفاء، إعداد وتصنيف يوسف خياط.
- ✓ -ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت لبنان،ج،1 .ط1.
- ✓ -ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد: المقدمة، دار القلم بيروت، ط:1981/4.
- ✓ - أبو حيان الأندلسي، محمد يوسف، تفسير البحر المحيط، دراسة تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ج1،مقدمة المؤلف.(1993).
- ✓ - السكاكي، أبو يعقوب بن محمد، ، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ✓ - السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر محمد بن سابق الخضيري، المزهر في علوم اللغة.
- ✓ - الحلواني ، محمد خير، المفصل في تاريخ النحو العربي ،الجزء الأول قبل سيبويه مؤسسة الرسالة، بيروت(1979)، ط1.
- ✓ - الثعالبي، أبو منصور، فقه اللغة وسر العربية، حققه ورتبه: مصطفى السقا، دار الكتب، القاهرة، ط2.
- ✓ - الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، الموافقات في أصول الشريعة، شرح الشيخ عبدالله دراز، دار الحديث، القاهرة، ج3.

- ✓ - الشافعي، أبو عبدالله محمد بن ادريس، الرسالة، تحقيق محمد شاكر، دار التراث بالقاهرة.
- ✓ -الآمدي، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق العلامة الشيخ عبدالرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع بالرياض، المملكة العربية السعودية، ط1.
- ✓ - الزركشي، بدر الدين محمد، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية، بيروت،ج1، ط1.
- ✓ -الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحوي، تحقيق مازن المبارك، 1982، بيروت.
- ✓ - الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: أبو الفضل ابراهيم، ط1، 1954، دار السعادة.
- ✓ - الزمخشري، محمود بن عمر جار الله، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، ج1، ط1.